المجتمع المدني آلية لبعث التنمية في المجتمع الجزائري
"تنمية الخدمات الحضرية نموذجا"

أ د: العايش عبد العزيز جامعة خنشلة
بوسالمي عامر باحث دكتوراه جامعة خنشلة

ملخص

تعتبر التنمية اليوم محور كل جهد، وغاية كل خطة، ذلك أن سعيها ينصب على تطوير شامل للمجتمع بكل فعاليته وتكويناته حتى يستطيع إشباع مختلف الحاجات والخدمات الأساسية لأفراده وتحقيق الرفاهية لهم، لأنها غاياتها ووسيلتها الأولى، هذا يعني أن التنمية تستهدف تغييرا أساسيا في البناء الاجتماعي والحضري في أي مجتمع لما يضمه من تنظيمات مختلفة الأهداف وتعديلا في الأدوار والمراكز. لذلك أصبح الاهتمام بالتنمية خاصة الخدمات الحضرية من أكبر المجالات استقطابا لأجهزة التنمية خاصة ممثلي المجتمع المدني ومخططي السياسات العامة على اعتبار أن التنمية عملية شاملة تعني بكل جوانب الحياة المجتمعية خاصة الحضرية.

Abstract

The development is today at the center of all efforts, and the destination of each plane, so it ensures overall development of the community in all its activities and components and meet basic needs and that its members live in prosperity, because they are the primary objectives of development, and its device. This means that development is a fundamental change in the social structure in any society to ensure that various organizations and aims, and amendment of roles and positions. So, development has become one of the largest areas of interest the community of development, especially the representatives of civil society and public policy planners, because development is a comprehensive process involving all aspects of social life and especially the urban community.

مقدمة

نتيجة لتنوع مشاكل الفرد الحياتية واليومية، برزت الحاجة لوجود مجتمع مدني قادر على تشخيص هذه المشاكل ومحاولة وضع الحلول المتعلقة بها من أجل تحقيق مصالح عامة تهم مختلف فئات المجتمع. وتتجسد هذه المشاكل في الخدمات الحضرية وما ينجر عنها من فساد وعنف بشتى أنواعه، ذلك أن التنمية تعتبر آلية للارتقاء بجودة الحياة في المدينة وخطوة إيجابية لمعالجة مشاكل المدينة الحرجة، ووسيلة للارتقاء بأفراد المجتمع لحياة مستقرة وآمنة تحفزهم على الاندماج والتفاعل من اجل الحصول على وسط حضري سليم من الأمراض الحضرية مما ينعكس ذلك على صحة الفرد النفسية والجسدية.

مما سبق نصل إلى طرح التساؤل الرئيس الآتي:

ما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني لتحقيق التنمية في المجتمع الجزائري؟

إن الإجابة على التساؤل الرئيسي تقتضي منا معالجة المحاور الآتية:

أولا: مفاهيم الورقة البحثية

ثانيا: دور المجتمع المدني في بعث التنمية

ثالثا: دور المجتمع المدني في الارتقاء بالخدمات الحضرية

رابعا: دور مؤسسات المجتمع المدني في الحد من الأمراض الاجتماعية

أولا: مفاهيم الورقة البحثية

1- مفهوم المجتمع المدني

1-1- مفهوم المجتمع

هو عبارة عن تعاقد أو على الأقل علاقة متبادلة بين أفراد من منطلقات نفعية أو أخلاقية أو عقلانية فهو ليس تعبيرا عن منظومة كونية عقلانية ورقية متجلية في قوانين الطبيعة فحسب، إنما هو تعبيرا عن مصلحة فردية متفقة مع مصالح الآخرين[1].

وهناك من يعرفه بأنه جماعة من البشر تربط فيها بينهم شبكة من التفاعلات والعلاقات المستقرة نسبيا، تسمح باستقرار هذا المجتمع وبقاؤه وتجدده.

وينتج عن هذه التفاعلات و العلاقات طريقة وأسلوب للعيش بينهم، والتعامل كما يؤدي استمرار هذه العلاقات إلى نظم اجتماعية أي مجموع القواعد والآليات التي تنظم سلوك الأفراد والجماعات، وهو يتغير كما كل شيء في الحياة، والتغير شرط لازم لوجود المجتمع واستمراره[2].

1-2- المدني

ويقصد به ما هو من لوازم الحياة في المدائن، وهو من لوازم مجتمع المدينة، التي يتجسد فيها الرقي في وسائل المعيشة والثقافة والمساكن والملابس، سواء كان في القيم المشتركة بين الدولة والمجتمع، أو في إطار الدولة، أو في الشكل الدستوري أو في إطار المجتمع وهو التجمعات المدنية[3].

---

[1] عزمي بشارة، المجتمع المدني، (دراسة التنمية)، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، الطبعة الأولى، ص 87.

[2] ابراهيم مشورب، إشكالية التنمية في العالم الثالث، بيروت، لبنان، دار المنهل اللبناني، 2006، الطبعة الأولى، ص 61.

[3] جبران مسعود، الرائد، دار العلم للملايين ، 2003الطبعة الأولى ، ص 802.

1-3- المجتمع المدني اصطلاحا

لم يتحدد دفعة واحدة، ولكنه قطع شوطا تاريخيا، شارك في تحديده مفكرون كثيرون حتى حدث اتفاق بشأن تعريفه وتعيين حدوده، فلقد عرف كغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية والإنسانية تغيرا وتطورا في معناه ودلالاته منذ ظهوره.

عن ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية 1992، قد ثبتت تعريفا للمجتمع المدني على أنه "المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي والوطني، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية"[1].

وتعرفه أماني قنديل بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، هي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة أو لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح، وقبول الآخر"[2].

2- مفهوم التنمية

"هي عملية إضافة مادية، آلية، سيكولوجية وسوسيولوجية، عن طريق تهجين قيم الماضي بالحاضر، وتوليد الجديد بالتحديث والتجديد، فهي عملية تغيير تدريجي أو التحول الذي يطرأ على التنظيم الاجتماعي سواء في تركيبه أو في بنائه ووظائفه فتصبح التنمية عملية إضافة ديناميكية بقصد تغيير نمط الحياة"[3].

أما مفهوم التنمية الخاصة بالمدينة (الخدمات الحضرية) هي تطوير قابليات البيئات الحضرية نحو توظيفها لإمكانياتها بما فيها قطاع الخدمات وتحسين نوعية الحياة والظروف المحيطة بها، واستيعاب جميع المتغيرات الوظيفية التي تمكن المجتمع ومقدراته من النمو العقلاني والتكامل المنتظم، كما تهدف إلى تطوير مراكز العمران

---

[1] متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002، الطبعة 1، ص ص 18-19.

[2] أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008، ص 64.

[3] بشير الطيف، محسن عيد علي، خدمات المدن، دراسة في الجغرافية التنموية، طرابلس، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2009، ط1، ص: 238.

وتخطيط المدن ومحاولة إيجاد بيئات حضرية مستقرة عن طريق تقديم الخدمات ومقدار كفاءتها في إشباع الحاجات الأساسية للساكنة[1].

3- تعريف الخدمات

يعد مفهوم الخدمات من المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، بسبب تزايد حاجة الفرد لتلك الخدمات المجتمعية، ولأنها تتعلق بحياة سكان المدينة اليومية، فمن خلال نوعية وكمية وكفاءة وجودة هذه الخدمات، يمكن قياس تطور أسلوب حياة الفرد ومعرفته وثقافته.

إن الخدمات عبارة عن أنشطة تمارسها الدولة أو القطاع الخاص لتوفير منافع معينة لإشباع حاجات ورغبات الأفراد والجماعات دون تحقيق مكاسب مادية ملموسة لهم، سواء منافع تعليمية، صحية، عقلية، نفسية، بدنية وبيئية للفرد والتي تسهم في ديمومة عطائه ورفع كفاءة أدائه، من خلال توفير مستلزمات الحياة الأساسية التي تحقق الصحة والأمان[2].

4- الحضرية

يذهب **مارشال جوردن M.Gordon** إلى أن الحضرية تشير إلى "أنماط الحياة الاجتماعية التي ترتبط بالسكان الحضريين والتي تشتمل التخصص الدقيق وتقسيم العمل والعلاقات الاجتماعية غير الشخصية، وضعف العلاقات القرابية، والاتجاه نحو الروابط الطوعية والعلمانية وقوة الصراع الاجتماعي، وتعاظم الأهمية الاجتماعية لوسائل الإعلام، فهي مجموعة الاتجاهات، والقيم والمعتقدات والسلوكيات التي يتميز بها سكان المدينة"[3].

5- مفهوم الخدمات الحضرية

تعريف فيليب كوتر Philip Kotter:

الخدمات الحضرية هي نشاط أو منفعة يستطيع طرف ما تقديمها للآخر، وتكون غير ملموسة أي غير مادية ولا ينتج عنها تملك أي شيء، ولا يرتبط توفيرها بإنتاج مادي، تدرك بالحواس، وقابلة للتبادل، وتقدمها شركات أو مؤسسات معينة مختصة بتلك الخدمات باعتبارها مؤسسات خدمية[4].

---

[1] خلف الله حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية (أسس، معايير، تقنيات)، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009، ط1، ص ص 38-40.

[2] قباري عبد العزيز، علم الاجتماع الحضري، الإسكندرية ، منشأة الناشر للمعارف، 1998، ص377.

[3] لوجلي صالح الزوي، علم الاجتماع الحضري، بنغازي، ليبيا ، منشورات جامعة قاريونس، 2002، ط1، ص 120.

[4] خلف الله حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية (أسس، معايير، تقنيات)، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009، ط1، ص ص 38-40.

فالخدمات الحضرية تعني إعداد بيئة المدينة وتهيئتها للتكيف مع غزو التكنولوجيا مع ضرورة تنمية الفرد وإعداده وتهيئته مع الجديد لهضمه وفهمه. فالمدينة التي تزدحم فيها السيارات إلى درجة أنها تعاق فيها الحركة، هي بالطبع مدينة متخلفة. حيث ينبغي أن يتواءم تخطيط المدينة مع مستقبلها بتعبيد الطرق الواسعة والكبرى حتى تمتص درجة الازدحام المتفاوتة والمتزايدة كل عام.

ثانيا: دور المجتمع المدني في بعث التنمية

إن دور المجتمع المدني يدخل في إطار تنظيم المجتمع كطريقة في الخدمة الاجتماعية للتعامل مع المشكلات الحضرية، ووضع خطط شاملة لمواجهتها والمساهمة في رفع وعي الأفراد بمجتمعهم ومحيطهم الاجتماعي والمديني الذي يعتبر الوعاء الذي تنصهر فيه طموحات المجتمع وآمالهم بشكل يمكنهم من تحقيق هذه الآمال والطموحات. على أساس أن المجتمع المدني يمثل دعامة أساسية لمعالجة الأمراض الاجتماعية والبيئية التي تتزايد باستمرار. فضلا على أنه يمتاز بقدرته على التقاط الأحاسيس الحقيقية لأفراد المجتمع والتعبير عنها بموضوعية وبمستوى عال من المسؤولية والجد.

كما يبرز دوره في تنمية وتكوين دينامية الإبداع والخلق والتغيير في المجتمع باعتبار المجتمع المدني شريك سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، فضلا على أنه مؤسسة وسيطة لأنه يعبر عن مختلف الاهتمامات والآمال التي تتضمن مجمل النشاط الإنساني، حيث تمكن الأفراد من تمثيل مصالحهم ومنافعهم العامة، دون ضغط أو تدخل الحكومة.

فالمجتمع المدني يعمل على إحداث التنمية وبعثها من حيث حرية التحرك الاجتماعي للأفراد والجماعات وحرية التعبير عن تطلعاتهم الفكرية والمشاركة الاجتماعية والسياسية وحرية المبادرة وطريقة المساهمة في تنمية المجتمع[1].

فمشاركة المجتمع المدني في التنمية تمكنه من صياغة نمط الحياة المجتمعي من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وذلك بأن تتاح له الفرصة الكافية في وضع الأهداف وتحديد دوره في إنجاز المهمة عندما يكون أفراد المجتمع مقتنعين بها ومشاركين في صياغتها ومدافعين عنها في مواجهة كل ما يعترض سبل تحقيقها من عقبات.

وهنا تبدوا الحاجة القوية إلى وجود مثل هذه المؤسسات التي تقوم بتوعية الجماهير بأهمية التنمية وذلك بتنفيذ معظم البرامج للتعاون مع المؤسسات الحكومية لتقدم بذلك

---

[1] رابح كعباش سسيولوجيا الدولة، قسنطينة، الجزائر، مخبر عالم الاجتماع الاتصال جامعة منتوري، 2006 ص ص 175-176.

نموذجا رائدا يعمل على توفير الخدمات ذات الأولوية بدءا بآلية صنع القرار وصولا إلى التنفيذ والتقويم.

وعليه، فجودة الإطار المعيشي يشكل جانب من الجوانب الأساسية التي تعجل بتحقيق الرقي الاجتماعي، ولا يتأتى هذا إلى عن طريق التنمية وهو ما يفرض المزيد من التجديد والابتكار والتخطيط، ووضع حد لسلوكيات البيروقراطية التي تجمد كل المبادرات التي تلحق الضرر بالبيئة الحضرية والدعوة إلى تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني للإسهام في التنمية[1].

إن اختيار المشاريع على أساس الطلبات التي يعبر عنها أفراد المجتمع، وعلى أساس الحاجيات الحقيقية والمستعجلة وذات الأولوية من شأنها أن تدفع بالتنمية إلى الأمام، كما أن عدم إشراك المجتمع المدني وعدم مشاورته حول المشاريع المتعلقة بتحسين الحياة اليومية للسكان قد يسهم في تثبيط العزائم والهمم لدى الساكنة، وفي تفشي الشعور بالظلم والفوضى والهامشية، فتحسين إطار الحياة والعمل على ضمانه بواسطة التنمية بإشراك مؤسسات المجتمع المدني يعتبر غاية وهدف كل من يعيش داخل المدينة إذ يؤسس لنقلة نوعية وجادة للتكفل بتحسين الإطار المعيشي[2].

إلى ذلك يمتاز المجتمع المدني بقدرته على التقاط الأحاسيس الحقيقية لأفراد المجتمع والتعبير عن هذه الأحاسيس بموضوعية، وبمستوى عال من المسؤولية والجد، وتدخل السياسات الوطنية ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المباشر في المجتمع في صلب اهتمامات المجتمع المدني.

كما أنه يسعى إلى التغيير الاجتماعي وتقديم الخدمات الاجتماعية والحضرية، وهذا ما تسعى إليه الدول لإفساح الطريق أمام تلك المؤسسات لتحمل دور أكبر في عملية التنمية خاصة الجوانب الاجتماعية، وهذا الدور يظهر في صورة ازدياد كبير في أعداد مؤسسات المجتمع المدني، وذلك على افتراض أساسي أن المجتمع يصبح أكثر قدرة على مواجهة مشكلاته عندما تتواجد به جمعيات مستقلة عن الدولة تتولى مهاما متعددة منها تقديم الخدمات ومناقشة السياسات التي تتصل بتلك الخدمات.

وهكذا نجد أن التغير الاجتماعي ومواجهة احتياجات المجتمع واحتواء مشكلاته لا يمكن تحقيقه إلا في مناخ اجتماعي وثقافي وسياسي شامل يدعم التغير[3].

---

[1] محمد عبد الفتاح، ممارسة تنظيم المجتمع في الأجهزة والمنظمات الاجتماعية، الإسكندرية، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2003 ص 196-197.

[2] محمد عبد الفتاح، ممارسة تنظيم المجتمع في الأجهزة والمنظمات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره ، ص 197.

[3] طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، حلوان، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2009، 394-395.

وفقا لهذا أصبح مفهوم التمكين من المفاهيم الرئيسية التي تتيح لشرائح المجتمع المشاركة الكاملة في صنع القرارات ورسم السياسات الحضرية والتي توجه سياستها نحو الصالح العام، إن هذه القرارات والآليات يجب ألا تصاغ في غيابهم ودون أن يتمكنوا من التعبير عن حاجات المجتمع ومشاكله الفعلية وطموحاته، لأنه ليس من الإنصاف أن تتخذ قرارات اقتصادية واجتماعية وبيئية دون سماع وجهة. وبذلك تؤدي مشاركة المجتمع المدني الفاعلة في التنمية إلى تحقيق التماسك في المجتمع، فترفع من مستوى اهتمام الأفراد بمجتمعهم ومحيطهم، بشرط أن تكون هذه المشاركة ترجمة لشعور أفراد المجتمع بالمسؤولية تجاه أهدافهم ومشكلاتهم المشتركة[1].

ثالثا: دور المجتمع المدني في الارتقاء بالخدمات الحضرية

تتميز المدينة بتجمع الأنشطة والخدمات فيها (الخدمات التعليمية، الصحية، الترفيهية، خدمات المياه، معالجة النفايات الصلبة، المواصلات والاتصالات، الأمن والأمان)، لذا تمثل المدينة البيئة الآمنة والمريحة التي يستطيع ساكنها أن ينمي كل قدراته العقلية والجسمية، إلا أن تهور الفرد واندفاعه نحو تركز كل الأنشطة والمؤسسات في المناطق الحضرية كان له الأثر السلبي على الأداء الوظيفي للمدينة، وظهرت الكثير من المشاكل الحضرية التي حولتها إلى بيئة غير مريحة، فتغيرت بيئتها فانعكس آثار ذلك سلبا على نوعية وكمية الخدمات.

يبرز دور المجتمع المدني في مساعدة السلطات والأجهزة الإدارية بتجميع قدر من المعلومات الأساسية حول سكان المجتمع المراد تزويده بالخدمات الحضرية، وأبرز أنشطتهم الاقتصادية ثم تشخيص المشكلات الملحة للسكان، وذلك بالاستماع إلى قيادات المجتمع الشعبية ورؤساء لجان الأحياء، فضلا عن زيارة المواقع التي تتواجد بها تلك المشكلات رفقة الجهات المعنية، فهو مرشد وموجه ومشخص للخدمات الحضرية التي يفتقر إليها سكان المدينة لأنه أكثر حركة ومرونة.

فتقديم جودة عالية للخدمات الحضرية من جهة المجتمع المدني يتطلب أربع مراحل.

3-1- المرحلة التصميمية

وترتبط بصورة أساسية بالنواحي التعبيرية، فهي تعبر عن حقيقة المشاكل الحضرية وإيجاد الحلول المناسبة لها، بهدف الارتقاء بالبيئة الحضرية نحو الأفضل، إلى جانب تحقيق الطموحات المستقبلية فيها، وبذلك لا ينبغي تجاهل أهمية الأفكار والآراء التي يحملها المجتمع المدني والسكان وتصوراتهم الخاصة حول كيفية الارتقاء ببيئتهم الحضرية ونسيجها العمراني

[1] أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة، مكتبة الأسرة، 2009، ص 230-231.

لما لها من دور إيجابي ومهم في توسيع الأفق الفكرية والإدراكية والتصورية لدى المعنيين بتنمية وتنظيم المدينة، خاصة المصممين الحضريين بما يدعم إمكانية إعطائهم لبدائل متنوعة لمعالجة المشاكل القائمة ليتبنوا فيما بعد اختيار الأفضل منها[1].

3-2- المرحلة التخطيطية

يقتضي الأمر لوضع الخطط الشاملة لمواجهة المشكلات الاجتماعية الحضرية، وإشباع الحاجات على المدى القريب والبعيد دراسة علمية منظمة وكذا تجميع معلومات وبيانات كافية حول الموارد والاحتياجات بطريقة منظمة ومن ثم اتخاذ قراراتهم حول أجدر هذه المشكلات بالاهتمام في البداية (وضع الأولويات)، وأهمية هذه المرحلة تساعد المجتمع على إدراك المواقع كما هي، غير أن الخطط يجب أن تتسم بالمرونة والواقعية وتكون قابلة للتعديل في الوقت المناسب ثم عرضها إلى السلطات المعنية (الولاية، البلدية، الدائرة)[2].

3-3- المرحلة التنفيذية

إذا كان سكان المدينة رفقة المجتمع المدني قد قاموا بالمشاركة الفعلية في وضع الخطط، وإذا كانوا قد حددوا بأنفسهم أولويات احتياجاتهم، فلا شك سيكونون معنيين أفضل للمشاركة في تنفيذ الخطط بمساعدة أجهزة التنمية الحضرية (الفاعلين الاجتماعيين) بحفز استشارتها للتعاون، هذا من شأنه تحريك الأفراد والجماعات والمجتمع للقيام بتنفيذ الخطط على الوجه الذي يحقق الهدف[3].

3-4- المرحلة التقويمية

المقصود بالتقويم تحديد النتائج والآثار التي تترتب على المشروعات التي قام بها مختلف الفاعلين المعنيين بتقديم الخدمات الحضرية من خلال التعرف على أوجه الانحراف عن الأهداف وعلى جوانب القصور ومن ثم وضع الخطط المعدلة لمواجهتها لذلك، فالتقويم ليس هدفا في حد ذاته، وإنما هو المهم أن توجه نتائج التقويم غالبا في المراحل التالية، وبالتالي تحقيق الأهداف على أكمل وجه[4].

فمهمته هو إقناع سكان المدينة بأفكار وصياغة وتنفيذ قرارات الجهات المعنية بتقديم تلك الخدمات، وكذا تحسس مشكلاتهم ومحاولة إيجاد الحلول السليمة لها في إطار السياسة

---

[1] هاشم عبود الموسوي، حيدر صلاح يعقوب، التخطيط و التصميم الحضري، الاردن، 2007، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1 ،ص106.

[2] هاشم عبود الموسوي، حيدر صلاح يعقوب، التخطيط و التصميم الحضري، مرجع سبق ذكره ، ص 109.

[3] سامية محمد فهمي، المشكلات الاجتماعية (منظور الممارسة في الرعاية و الخدمةالاجتماعية)، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ، 2003، ص 73

[4] سامية محمد فهمي، المشكلات الاجتماعية (منظور الممارسة في الرعاية و الخدمةالاجتماعية)، مرجع سبق ذكره ، ص ص78-80.

العامة للدولة، والتخفيف من آثار العزلة التي فرضتها المدينة العصرية على ساكنيها، ومعالجة الأمراض الاجتماعية المصاحبة لنمو المدينة، وهو ما يساعد الأفراد لتحديد احتياجاتهم واكتشاف مشكلاتهم، فالتطوع دون مقابل لخدمة الرفاهية الاجتماعية، وتخطي الحواجز السلبية والانعزالية حيثما وجدت في المجتمع، وتعبئة الطاقات البشرية والمادية وتوجيهها وتحويلها إلى عمل اجتماعي وإزالة أسباب التخلف وتوفير أسباب التقدم والرفاهية بالوسيلة الأيسر، وسد الفراغات والفجوات في الخدمات الحضرية وتوسيع قاعدتها تحقيقا لمبدأ الكفاية والعدالة، لهو من أسمى مبادئ المجتمع المدني وغايته.

إخبار الجهات المعنية بالتهيئة العمرانية بكل ما من شأنه أن يشوه الطابع الجمالي للمدينة، من طرق مهترئة وغياب تام لأهم الخدمات الحضرية التي من شأنها أن تساهم في تنمية الفرد، بالإضافة إلى صيانة الأجزاء المشتركة للأبنية العمودية (العمارات) كالمداخل وإصلاح أقفاص السلالم وطلائها وتطهير الأقبية الصحية ومشكلات تسرب مياه الأمطار من السطوح وطلاء الواجهات، ومشكلة تجمع مياه الأمطار في الطرق الرئيسية لوسط المدينة لأيام عديدة، وتجسيد القبح المديني من فساد الذوق العام وهبوطه والتشويه بما يحتوي عليه من مناظر مؤذية وقبيحة، ومن تلوث بصري (انتشار القمامات في النهار) لهو من صميم عمل المجتمع المدني[1].

أيضا تسهيل الفهم المشترك واتفاق الأغلبية حول الصعوبات والأحوال البيئية التي يعاني منها ساكن المدينة، بالإضافة إلى رسم السياسات المدينية، ومدى مستوى تقدم المشورة ويقصد به تقديم النصيحة والرأي والأخذ بهذه النصيحة، وكذا تنظيم مؤتمرات وندوات ونشر المطبوعات والقيام بمشروعات نموذجية ونشر الوعي وتنوير الرأي العام، وخاصة العمل من أجل مؤازرة مشروعات الحكومات وتشجيع سكان المدينة على مساندتها وتدعيمها والاستفادة منها، وإقامة لقاءات مستمرة مع السكان لسماع شكواهم وحاجاتهم وإحساسهم باهتمام القيادات والجهات المسؤولة والمسؤولين بمشاكلهم، واهتمام الجهات المسؤولة أيضا بآرائهم واقتراحاتهم والعمل على تنفيذها[2].

فالقاعدة الأساسية في توفير الخدمات الحضرية يقوم على أساس المشاركة وتشجيع المجتمع المدني على إبداء آرائه في المشروعات الحضرية ومعرفة العوامل التي تثير اهتمامه الحقيقي في الأعمال المتوقع إنجازها، فهو الذي يعبر عن حاجات المجتمع الفعلية وطموحاته، مما

[1] محمد عبد الفتاح، ممارسة تنظيم المجتمع في الأجهزة والمنظمات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره ، ص ص196-359.

[2] طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، حلوان، مصر ، المكتب الجامعي الحديث، 2009، 394-395.

يسمح بارتفاع وعي الأفراد بمجتمعهم ومحيطهم الاجتماعي. ويعتبر الوعاء الذي تنصهر فيه طموحات المجتمع وآمالهم بشكل يمكنهم من تحقيق هذه الآمال والطموحات.

والمجتمع المدني المستقل عن الدولة يتولى مهاما متعددة، كتقديم الخدمات وبلورة التصورات المبدئية للأولويات والممارسات والتفكير في البدائل وأفضلها ومتابعة ومراقبة تنمية سياسات الرعاية الاجتماعية في تلك المجالات، لأنه قوة كامنة ولابد من تحفيز قدراته على المبادرة واتساع نطاق تأثيره، ومن ثم قدراته على التعبير وتعدد وسائل الاتصال والتحاقهم بالجماهير ومن ثم قدرته على التمييز الحقيقي عن الحاجات والمشاركة الفاعلة في رسم سياسة المدنية[1].

كما أن تقديم الخدمات الحضرية وتوسيعها وتقديمها في أحسن صورة ممكنة لا يبدأ من القمة، لأن الذي يبدأ من القمة لا يحس ولا يشعر بالمشكلات الحقيقية الفعلية في المدينة، أو الحي السكني المحلي، لذلك فسكان المدينة بالإضافة إلى المجتمع المدني هم أقدر على الإحساس بمشكلات بيئاتهم الحضرية، لذلك هم أفضل من يقترحون الحلول والعلاج لهذه المشكلات، فالإعداد لتخطيط الخدمات والمنافع في المدينة يبدأ من القاعدة الشعبية لأنها الأصل، حتى تكون المدينة أسلوب معيشي وطريقة في الحياة[2].

فمشاركة المجتمع المدني في تقديم الخدمات الحضرية يمثل دعامة أساسية لنجاح معالجة الأمراض الاجتماعية والبيئية التي تتزايد بمدننا، كما أن فشل بعض الخطط يعود لعدم كفاية الأجهزة الإدارية، وعدم ثقة الأفراد بهذه الخطط، لذلك لابد من الاستفادة من الجهود الذاتية وإشراك المجتمع المدني، وتعزيز الحياة المجتمعية في نظرة واقعية وحتى إنسانية للمشاكل الحضرية المرتبطة بحياة المدينة، والتي هي ناتجة عن السياسات الحضرية المرسومة لمعالجة مشاكل الخدمات الحضرية.

إلى ذلك يمتاز المجتمع المدني بقدرته على التقاط الأحاسيس الحقيقية للساكنة الحضرية، والتعبير عنها بموضوعية، وبمستوى عال من المسؤولية والجد، وهو يسعى إلى التغيير الاجتماعي وتقديم الخدمات الاجتماعية لأنه أكثر قدرة على مواجهة مشكلاته، منها تقديم الخدمات ومناقشة السياسات التي تتصل بتلك الخدمات، وكذلك طرح التصورات البديلة للأولويات والبرامج والأنشطة باعتباره المساحة التي تدور في إطارها التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع[3].

---

[1] هاشم عبود الموسوي، حيدر صلاح يعقوب، التخطيط و التصميم الحضري، مرجع سبق ذكره ، ص 109.

[2] علي فاعور، آفاق التحضر العربي، بيروت، لبنان، دار النهضة العربية، 2004، ط1، ص ص 326-332.

[3] أنطوان مسرة، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2004، ص ص 484-485.

رابعا: دور مؤسسات المجتمع المدني في الحد من الأمراض الاجتماعية

دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، الفقر والعنف

إن الثقافة المواطنية أساسها العلاقة التي تنقل الفرد من حالة الرعاية فتجعله معنيا ومشاركا ومساهما وتبرر الحق في المراقبة والمساءلة، وتجسد عمليا هذا الحق من خلال سياق المال العام، والحاجة إلى رصد نماذج اختبارية ومعيارية في مكافحة الفساد في المجتمع وتقويم سياقاتها وفعاليتها، ويرتبط بناء ثقافة الشفافية والمسائلة ومقاومة الفساد بمفهومين القاعدة الحقوقية والمال العام.

4-1- القاعدة الحقوقية:

تؤسس لعلاقات اجتماعية وسياسية لا تقوم على توازن قوى ونفوذ وموقع سلطوي بل على معايير حقوقية ضامنة للمساواة والعدالة وعدم التمييز، على عكس ذلك تقوم غالبا العلاقات في المجتمع الجزائري (العائلة، رفاق العمر، المدرسة) على توازن قوى وليس على القاعدة الحقوقية[1].

4-2- المال العام:

هو المساهمة التي يقوم بها طوعا أو قسرا شخص طبيعي أو معنوي، للقيام بأعباء الحياة المشتركة مهما اتخذت هذه المساهمة من صيغ نقدية أو عينية أو كيفما تحولت في ما بعد إلى أموال منقولة أو غير منقولة، إنه المال المختص بالدولة والمؤسسات العامة والبلديات وهو يشمل أموال مختلف الهيئات التي غايتها النفع العام ووسيلتها السلطة العامة أو التي تتغذى من مساعدات أو مساهمات من الدولة بقطع النظر عن صفة القيمين عليها، المواطن شريك أساسي في المال العام، وكل تعد على المال العام هو تعد على مصالح المواطنين والخدمات العامة المتوجبة لصالحهم وعلى المجتمع عامة الذي نشأ بفعل المساهمات المشتركة[2].

- تعزيز التوجه الديمقراطي للإدارة في علاقاتها بالمواطنين بصفتهم قيمين على حصيلة مكتسبات وتراث الأجيال ومساهمين في أعباء عامة ومستفيدين من خدمات عامة.
- تحقيق الشفافية ومسؤولية الإدارة تجاه المواطن.
- بناء الثقة بين المواطن المساهم في أعباء عامة والمتضامن مع شركائه في المواطنية والإدارات العامة التي تتولى الجباية والإنفاق.

---

[1] أنطوان مسرة، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد،مرجع سبق ذكره، ص ص 486-487.

[2] أبو بلال عبد الله الحامد، ثلاثية المجتمع المدني عن سر نجاح الغرب وإخفاقنا، الرياض، الدار العربية للعلوم|، 2009، ص ص 36-37.

- تعزيز المواطنية الضريبية التي هي أساس السلوك المواطني حيث أن المواطن الذي يساهم في أعباء عامة تحت مظلة التضامن الوطني من حقه المشاركة والمسائلة والمحاسبة.
- من أبرز أهداف برامج الثقافة المال العام والقاعدة الحقوقية تنمية الإدراك الحسي لدى الناس أن التعدي على المال العام من خلال خرق القواعد الحقوقية يؤثر في نوعية حياتهم ومصالحهم المباشرة. إن الشارع المليء بالحفر ودون صيانة، والأسلاك الكهربائية التي لا تنير، وقنوات المياه المعطلة التي لا تروى أو لا تصرف المياه والمدرسة الرسمية المقفلة أو التي يغيب عنها المدير والمعلمون...الخ هي مظاهر لسوء إدارة المال العام، ولانعكاس سوء الإدارة على الحياة اليومية لكل مواطن النشاط المالي للدولة والبلديات والمؤسسات العامة هو تاليا من الأمور التي تمس المواطن عن قرب وتحيط به في حياته اليومية وتنعكس على أوضاع المجتمع والعلاقة بالوطن والمواطنون الذين يقومون بتمكين الدولة والبلديات والمؤسسات العامة من القيام بمهامها بما يدفعون من ضرائب ورسوم هم شركاء في الوطن، فالمال العام هو مالهم: "خزينة الدولة جيوب رعاياها" والحاجات العامة هي حاجاتهم[1].
- تنمية النقاش العام حول قضايا حياتية يومية مشتركة ليس هدفها البراعة الكلامية أو القدرة على تقديم البراهين أو الإقناع بل تحقيق نقاش عام لبلورة رؤية مشتركة حول موضوع مشترك مع تحديد الحقوق والواجبات.
- إنتاج وسائل تعليمية حول المال العام والشفافية والمساءلة مكملة لمضمون برامج التربية المدنية.
- توسيع مجال تعليم التاريخ ليشمل التاريخ الاقتصادي والاجتماعي حيث تظهر أهمية المال العام والضرائب ودفعها وجبايتها وتأثير الوضع المالي تاريخيا على الثورات والاستقرار.
- تنزيه بعض العبارات من رواسبها التاريخية وإدراكها السلبي كعبارة "مكلف" بدلا من مساهم "وضريبة" "وخزينة" بدلا من مال عام وهذا يعبر عن رواسب تاريخية سلبية وعن الجانب السلطوي والفوقي لبعض الدعائم المالية للدولة.
- العمل على توظيف وتوجيه القدرات في الإبداع والانفتاح والمبادرة والتكيف والصمود نحو الصالح العام من خلال المساهمة والمشاركة والتطوع وأنشطة وبرامج تؤثر في السلوك كتبني تلميذ أو مجموعة تلامذة شجرة أو رصيفا أو مرفقا عاما في المدرسة أو الجامعة أو محيط المؤسسة التعليمية للاعتناء به وصيانته والتوعية بحمايته.

[1] أبو بلال عبد الله الحامد، المرجع السابق، ص ص 37-39.

- تحويل مطلب الشفافية إلى تساؤل يومي محسوس وربما مرات عديدة في اليوم الواحد لدى كل مستهلك يشتري سلعة خاضعة للضريبة على القيمة المضافة فيتساءل، أين تذهب حصيلة الأموال المستوفاة وهل تصرف في الطريق الصحيح وفي سبيل المصلحة العامة[1].

4-3- ضبط توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع:

هذه المرجعية تمنع من ثلاث مفاسد كبرى: تحكم المركزية والبيروقراطية أي تمنع من تحول الدولة إلى إخطبوط يدس أطرافه الثمانية في كل شيء فيستحوذ عليه وتمنع من سيطرة السوق التجارية على الحياة والصحة والثقافة وتحد من ما يمكن تسميته الأخلاق التجارية الأنانية وتمنع ثالثا من سيطرة الديكتاتورية والحزب والرأي الواحد فتمنع من استشراء الاستبدادي العسكري والإقطاعي الذي يشيع فيه ما سماه ماكس فيبر "تربية الخضوع" كالعبودية والقنانة والاستخذاء والتقليد والتلقين في جانب الرأي العام والأنانية والاستعلاء والاستعباد في جانب النخب[2].

4-4- ترسيخ السلوك الحضاري عند الاختلاف:

قيم المجتمع الدولي وهياكله الأهلية لا تلغي الصراعات الاجتماعية ولكن تنظمها وتعقلنها ولاسيما في علاقاتها مع الدولة وتحولها من صراعات دموية إلى صراعات معنوية سلمية ورمزية، لأن تجمعات المجتمع المدني هو مجتمع مستقل عن تدخل الدولة ولكنها ليست مستقلة عن إطار الدولة فهي تتميز باستقلالية والتنظيم التلقائي العفوي، وروح المبادرة الفردية والجماعية والعمل التطوعي لخدمة الجماعة والحماسة من أجل المصالح العامة، والدفاع عن الفئات المظلومة والمضطهدة والمهمشة والضعيفة، وهي تقيم مجتمع التضامن عبر شبكة من التنظيم المهني والجمعياتي[3].

والمجتمع المدني ليس مجتمع الفردية كما يسيء فهمه بعض الناس بل هو مجتمع التسامح والحوار، والاعتراف بجميع الآخرين الموجودين في الوطن،ر واحترام آرائهم واتجاهاتهم.

المجتمع المدني هو مجتمع الأحرار المتساوين المتعاونين إذ تقوم فيه علاقات (الأفقية) بين أنداد أحرار متساوين في الحقوق والواجبات، فهو نقيض المجتمع الصحراوي القبلي الذي تقوم فيه علاقات (الرأسية) بين ملهم وإتباع، كالعلاقة بين شيخ القبيلة وأفرادها، والعلاقة بين الأب وأبنائه، أو بن سيد وعبيد أو مالك ومملوكين.

---

[1] المرجع السابق، ص39

[2] محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت ـ لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ط1، ص ص 42-83.

[3] محمد عبد الباقي الهرماسي، المرجع السابق، ص ص 83-109.

4-5- حفظ استقلال القضاء:

قوة تجمعات المجتمع المدني الأهلية، تمثل قوة مضادة للقوة التي تهدد استقلال القضاء كالتكتلات العائلية والقبلية والإقليمية والطائفية والعنصرية والطبقية، التي تشيع فيها المحاباة والنفوذ الشخصي.

لا يمكن أن يتحقق للقضاء استقلال من دون دعم شعبي، فقوة القضاء ليست بنصوصه أو من داخله فحسب، بل من القضاة أيضا، فهي أيضا من خارجه أولا إن القضاة الذين لا يجدون جمهورا يحميهم عندما يتعرضون لضغوط السلطة التنفيذية، لن يستطيعوا أن يستقلوا كما قال الله تعالى "ولولا رهطك لرجمناك" والقضاة الذين "لا يجدون على الخير أعوانا" لا يتوقع أن يقاوموا الضغوط الخارجية ولاسيما ضغوط السلطة التنفيذية[1].

خاتمة

تأسيسا على ما سبق نصل إلى التأكيد على وجود ترابط بين المجتمع المدني والتنمية، باعتبار أن هذه الأخيرة هي تنمية الحس التضامني والاندفاع للعمل التطوعي والانخراط في الشأن العام وتفعيل دور المجتمع المدني ونسج علاقة تكاملية بينها وبين الحكومة.

إن الثقة بين مختلف مؤسسات المجتمع المدني في دفع عجلة التنمية إلى الأمام تجعلهم يتحملون في أغلب الحالات المسؤولية من جهة، ومن جهة ثانية إدراكهم لوحدة الهدف والتقاء المصالح والرؤية المشتركة وتوحيد الأدوار.

بل إن كثيرا من الحكومات أدركت أهمية دور لمجتمع المدني بعد أن كانت تتصارع معه أحيانا أو تتخذ موقف المواجهة أحيانا أخرى أو تضع له العراقيل في مواقف ثالثة وأصبحت تشجعه وتدعمه، بل وتكلفه أحيانا بتنفيذ بعض المشروعات والبرامج الحكومية الموضوعة في خطة الدولة.

ولذلك فإن الدعوة إلى تقوية المجتمع المدني يجب أن تتكامل مع الدعوة إلى وجود دولة عصرية قوية تقوم على أساس من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ويعتبر ذلك الضمان الوحيد لوجود شراكة حقيقية بين الدولة و القطاع المدني.

[1] المرجع السابق، ص ص 126-134.